الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **١٠**

الأربعاء ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب السيد رومان – مورَي (بيرو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

خطاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية): قبل عامين، وخلال أول خطاب لي أمام الجمعية بصفتي رئيس كولومبيا (انظر A/65/PV.15)، أعربت عن تطلع بلدي إلى أن يصبح عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

وقد اضطلعنا بمسؤولية الاشتراك في صنع القرارات بشأن الأوضاع الحرجة التي تهدد السلام العالمي بروح من الاستقلال التام مع الإدراك الجيد للالتزام الهائل المطلوب للعمل من أجل السلم والأمن الدوليين. إنها أوقات اضطراب شديد ولكنها شهدت تعزيز تطلعات شعوب عديدة عانت من صراعات ومواجهات مسلحة مطولة. فبلدان مثل ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار تسير الآن بخطى واسعة نحو بناء السلام وسيادة القانون.

وفي ليبيا، تم تفكيك حكم استبدادي لا يعرف الشفقة استمر أكثر من ٤٠ عاما في عملية قام فيها مجلس الأمن بدور حاسم. ولم تتوان حكومتي في إدانة القمع العنيف للسكان المدنيين الذين يرفعون أصواتهم على نحو عادل مطالبين بممارسة حقوقهم الأساسية. وهذا هو السبب في تأييدنا لقرارات المجلس التي تعزز الانتقال نحو الديمقراطية التي تحظى،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

على الرغم من أنها لا تزال هشة، بدعم المجتمع الدولي في سعيها إلى توطيد أقدامها. ولا تزال هناك جماعات عنيفة تريد تخريب هذه العملية باستخدام أساليب إرهابية. وأغتنم هذه الفرصة لأدين بأشد العبارات الهجوم الخسيس الذي ارتُكب ضد قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي. ولا يمكن السماح للتطرف والإرهاب وعدم احترام حياة الإنسان بالاستمرار.

واليوم، يشهد العالم العربي تحولا سياسيا أساسيا، يفتح الطريق نحو الديمقراطية. وإذا ما كنا نريد للعملية أن تستمر، فإن ذلك سيتطلب احترام حقوق الشعوب وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ونأمل أن تواصل المشاركة من قبل المواطنين، وخاصة النساء، زيادتها وأن تعزز النظم الديمقراطية وفرص التنمية والرفاه.

بخصوص الوضع المزري في سوريا منذ أكثر من عام ونصف العام، لا بد أن أعرب عن الإحباط العميق إزاء عدم قدرة المجتمع الدولي على وضع حد للمأساة التي تودي في كل يوم بحياة المزيد والمزيد من السوريين. ومن على هذا المنبر، نكرر دعوتنا إلى وضع حد للهجمات وإلى إجراء مفاوضات سياسية تلبي التطلعات المشروعة لجميع قطاعات المجتمع السوري. وتنفيذ خطة كوفي عنان المؤلفة من ست نقاط من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تيسير عملية انتقال سياسي بقيادة السوريين. ونحن نؤيد بقوة الممثل الخاص المشترك الجديد للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، ونتمنى له النجاح في مهمته المعقدة والصعبة جدا.

بصفتي ممثلا لبلد ينتمي حاليا إلى عضوية مجلس الأمن، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة إصلاحه، وهي مسألة قيد المناقشة منذ ٢٠ عاما. وتعتقد كولومبيا أن توافق الآراء ينبغي أن يكون دليلنا في وضع نهج شامل يتضمن إحداث تغيير في تشكيل المجلس وأساليب عمله على السواء، وذلك لتعزيز أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والرفاه والإنسانية على نحو أكثر فعالية.

في النصف الذي نسكنه من الكرة الأرضية، ثمة بلد بحاجة إلى بناء السلام الشامل، ألا وهو، هايتي. ونحن نواصل العمل من أجل هايتي. وانتعاشها سيتطلب دعمنا المستمر في تعزيز قدراتها ومؤسساتها وإنتاجيتها لإيجاد وظائف والحد من الفقر المدقع وتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية في البلد. وأحث الجميع على المثابرة في تلك القضية.

من بين الأحداث الرئيسية التي شهدها العالم في هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وقد قادت كولومبيا، مسترشدة بنموذج الأهداف الإنمائية للألفية، اقتراح وضع أهداف للتنمية المستدامة وكانت تلك أهم نتائج عملية ريو+٢٠. واليوم، فإن أهداف التنمية المستدامة تبشر بأن تكون عنصرا أساسيا في خطة تنمية الكوكب، وقد حددها الأمين العام نفسه باعتبارها واحدة من الأولويات الخمس لإرثه. ولذلك، نحن سعداء للغاية بدعوة وزير خارجيتنا للانضمام إلى عضوية الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي عقد أول اجتماع له أمس.

في هذا العام، انعقد مؤتمر القمة السادس للأمريكتين في كولومبيا بمشاركة ٣٠ من رؤساء الدول والحكومات في نصف الكرة الغربي. وقد كان اجتماعا مثمرا، والذي نظمناه لأول مرة بالتزامن مع مؤتمر قمة لدوائر الأعمال حضره رؤساء الشركات الكبرى في الأمريكتين. كما عقدنا منتدى اجتماعيا، جمع بين أشخاص من منظمات اجتماعية شتى في القارتين.

وتميز مؤتمر قمة الأمريكتين في كارتاخينا بالحوار الصريح والمفتوح حول أهم القضايا الحاسمة بالنسبة للمنطقة والعالم. واتفقت حكومات الأمريكتين على تحليل ومناقشة سجل الأداء والفعالية والآفاق المستقبلية لما يسمى الحرب على

المخدرات، فضلا عن البدائل الممكنة لها. ومن واجبنا أن نتساءل بموضوعية علمية عما إذا كنا نبذل كل ما في وسعنا أم أن هناك خيارات أفضل لمكافحة هذه الآفة بفعالية أكبر.

وتحقيقا لتلك الغاية، كلفنا منظمة الدول الأمريكية بالشروع في التحليل والمناقشة، ودعوة الكيانات الأخرى، التي سيكون أولها بطبيعة الحال الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه العملية.

وتلك خطوة أولى فقط، لكنها تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمثل بداية المناقشة التي تفاداها العالم لسنوات عديدة. ويحدونا الأمل في أنها سوف تسفر في نهاية المطاف عن تحقيق نتائج ملموسة. ويجب أن تكون المناقشة حول المخدرات، التي تسببت في الكثير من الضرر في جميع أنحاء العالم و لبلدي، صريحة وبالتأكيد عالمية.

وبالمثل، أعربت في بياني الذي ألقيته أمام الجمعية العامة قبل عامين، عن اقتناعي بأن يكون العقد الجديد، عقد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن يكون عقدا من شأنه توطيد تلك المنطقة من العالم، بوصفها منطقة للسلم والتقدم وإيجاد حلول لبقية العالم. ويسرنا اليوم، أن نلاحظ أن منطقتنا تشهد في الواقع لحظة مواتية تتسم بوجود اقتصادات متينة وديمقراطيات تؤدي وظائفها، وليس ثمة صراع حالي بين الدول التي تتألف منها.

وتشكل آليات التنسيق الإقليمية المنشأة حديثا نسبيا، مثل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية و جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دليلا على تصميم بلداننا وشعوبنا على التعاون. كما أود أن أسلط الضوء على الإمكانات الهائلة لتحالف المحيط الهادئ الذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه خلال هذا العام، بين المكسيك وبيرو وكولومبيا وشيلي. إن التحالف مفتوح لمشاركة دول أخرى، لا نسعى لتقوية التجارة معها فحسب، بل أيضا الروابط السياسية والإنسانية، فضلا عن دول حوض المحيط الهادئ الواسع.

ولا يسعني أن اختتم كلمتي بدون الإشارة إلى هذه اللحظة الخاصة التي يمر بها حاليا بلدنا. وعلى خلفية الاضطرابات الدولية، نجحنا في الحفاظ على اقتصاد سليم، ولّد أكثر من مليوني فرصة عمل جديدة على مدى العامين الماضيين، مما يدل على التقدم الكبير الذي أحرزناه فيما يخص الحد من الفقر. واتخذنا مبادرات ذات أثر اجتماعي كبير، مثل سن قانون لفائدة الضحايا، وهو التشريع الوحيد في العالم الذي يسعى إلى إعادة الأراضي إلى المزارعين المشردين، ودفع تعويضات لضحايا النزاع الذي لا يزال مستمرا؛ والقيام بإصلاح كبير لنظام عوائد الهيدروكربون والتعدين، من أجل التوزيع المنصف للمداخيل التي تدرها تلك الأنشطة، ومن ثم تعزيز تحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية الفعالة.

لكن تم تقليص التقدم البارز الذي أحرزناه، جراء نزاع سخيف دام لأكثر من نصف قرن حتى الآن. و تعاني اليوم كولومبيا من أكثر النزاعات الداخلية المسلحة طولا في نصف الكرة التي تقع فيه، وربما بالفعل أحد أكثر النزاعات طولا التي لا تزال مستمرة في العالم، وهو نزاع قد عفا عليه الزمن، ولا مبرر له أكثر من أي وقت مضى. قبل كل شيء، لا يمكن تفسير أسبابه، في ضوء تطور ديمقراطيتنا وتقدمنا الاجتماعي.

ومع إدراك حكومتي لذلك، ودون إهمال الحماية والأمن للشعب الكولومبي ودون التنازل عن شبر واحد في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة، فإنها عاقدة العزم على المضي قدما بحذر، وجدية وبصلابة، بدون تكرار أخطاء الماضي، من خلال الدخول في محادثات مع قوات حرب العصابات لوضع حد للصراع المسلح.

بعد مضي عامين من الاتصالات الاستكشافية، أعلنا للبلد والعالم أنه سيجري الشروع في مرحلة من المحادثات، بشأن

وضع جدول أعمال قصير ومحدد، نأمل في أنه سوف يسمح لنا بتحقيق النتائج المرجوة. إن المحادثات سوف تبدأ في أوسلو خلال النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر وسوف تستمر في هافانا، بفضل النوايا الحسنة لحكومتي النرويج وكوبا، اللتين ستكونان بمثابة الحكومتين الضامنتين. كما سنحظى أيضا بدعم حكومة فنزويلا، التي نحن ممتنون لها على دعمها الثمين، وحكومة شيلي، التي ستعمل معنا خلال المرحلة الثانية.

وأود اليوم، أمام الجمعية العامة، أن أشكر المجتمع الدولي لتأييد المحادثات منذ البداية، وعلى استعداده للتعاون والمساعدة بأي شكل ضروري من الأشكال. إننا نشرع في المحادثات بتفاؤل معتدل، وبقناعة تامة بأن تلك فرصة لا يمكن إضاعتها، من أجل تحقيق السلام المفيد ليس لكولومبيا فحسب، بل للمنطقة برمتها.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدليت به اليوم، سألت قبل بضعة أيام الشعب الكولومبي عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي، عن الرسالة التي يريدون أن أوصلها هنا إلى الجمعية العامة. ومن بين العديد من الرسائل التي تلقيتها، أريد أن أعرض واحدة تلقيتها من مواطن من بلدي إسمه هنري رودريغيث تشاكون: «يرغب جيل بأكمله أن نستيقظ ذات يوم على أنباء التوصل إلى اتفاق سلام». وتلك هي أكثر تمنيات الشعب الكولومبي الخالصة.

وإدراكا منا بأنه يتعين أن يكون للعملية مواعيد نهائية قصيرة وآجالا محددة، إذا أريد لها النجاح، فإنني على ثقة بأنه سيكون بوسعي أن أخبر الجمعية العامة العام المقبل بشأن تحقيق نتائج إيجابية للجهود التي بذلناها بحماس، بغية وضع حد لنزاعنا الذي استمر لخمسين سنة.

ولا نريد أن نتحدث فقط عن السلام؛ بل نريد أن نهيئ ظروفا تتيح إحلال السلام. وذلك ما نقوم به بشكل يومي من خلال الإجراءات التي تتخذها حكومتنا، والآن من خلال المحادثات التي نشرع فيها. واليوم، نعرض بأمل كبير على العالم هذه اللحظة الخاصة الجديدة، لبلدي كولومبيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب عاهل مملكة سوازيلند.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الملك مسواتي (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أنضم إلى رؤساء الدول والحكومات الآخرين في هذه الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وأود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه رئيساً لهذه الدورة. إن خبرته وقدراته معروفة وجديرة بالاحترام. وكلنا ثقة بأنه سيرقى بالمنظمة إلى آفاق أعلى. ومملكة سواتيني مستعدة لأن تقدم له كل الدعم الذي يستحقه في أداء هذه المهمة الجسيمة.

أود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل عن عمل المنظمة (A/67/1). وقد رأينا موظفي الأمم المتحدة وهم يعملون بجد، في ظروف صعبة للغاية وغير مؤاتية أحياناً، إذ يقدمون خدماتهم لمن يطلب المساعدة والدعم. ومملكة سواتيني تشيد بالأمين العام وفريق موظفيه المتفاني على العمل المضني لكفالة تحقيق كل تطلعات المنظمة.

وإذ نجتمع هنا، علينا ألا ننسى البتة أن دور الامم المتحدة يتمثل في حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وتنمية البلدان ومساعدتها على العمل معاً في مواجهة التحديات كالجوع والبطالة والنزاعات والأمراض والأمية وغيرها. كما أن الأمم المتحدة تسعى إلى أن تكون مركزاً لتنسيق أعمال الدول من أجل تحقيق تطلعاتنا.

إننا نجتمع هنا في وقت يواجه فيه العالم بأسره تحديات عديدة، كالأزمة الاقتصادية والمالية. ومملكة سواتيني تعتبر الأمم المتحدة المحفل الملائم للتداول بشأن هذه التحديات بغية التوصل إلى حلول عالمية موحدة. وكعضو في المجتمع العالمي، لم تفلت مملكة سواتيني من هذه المحنة الاقتصادية. فبرامجنا للتنمية الاجتماعية التي تعزز إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والمشاريع القومية، مثل توفير فرص العمل واستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر، قد تأثرت سلباً بالحالة السائدة. والمكاسب التي تحققت في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية من خلال استخدام العقاقير المضادة مهددة بعدم اليقين فيما يتعلق بالاستدامة المالية للبرنامج.

ونود أن نقر بالدعم الذي مازلنا نحصل عليه من الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في التخفيف من كل هذه الأمراض. لقد قطع هذا الصندوق شوطاً طويلاً في ضخ الموارد في برنامجنا الوطني للنهوض بالصحة كأولوية وطنية رئيسية. فالحاجة إلى العمل معاً من أجل التغلب على هذه التحديات ما كان يمكن أن تكون ضرورية أكثر مما هي الآن.

وفي إطار جهودنا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، ينبغي أن ندرك التداعيات الاجتماعية التي تنطوي عليها بعض الحلول المقترحة. وينبغي ألا تزيد استراتيجياتنا من المشقة، وأن توفر حلولاً تخفف حدة الصعوبات التي نواجهها. وبفضل ثروتنا من الخبرات المختلفة، فإنني على ثقة من أننا سوف نستفيد من الاستراتيجيات القيمة، لاسيما من الدول التي لم تتأثر بشدة جراء الأزمة المالية. ونحث تلك البلدان على أن تتشاطر خبراتها لما فيه الخير للدول الأعضاء كافة. ومملكة سواتيني تدعو الأمم المتحدة للنظر في وضع هذه التحديات بين أولوياتها الرئيسية في هذه الدورة.

لقد شهدت مملكة سواتيني في سيبايا في الشهر الماضي حواراً حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغية إيجاد حلول والاتفاق بشأن الطريق الأمثل لتحسين سبل عيشنا. وسيبايا هو المكان الذي يمكن لكل مواطن أن يشارك فيه بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو الدين أو الانتماء، وغير ذلك. ونحن نؤمن بالمشاركة الكاملة لكل المواطنين على مستوى القاعدة في عملية صنع القرار. وهذا المحفل مؤسسة تتخذ فيها القرارات الوطنية الرئيسية وتعد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ودستورنا الوطني والاستراتيجية الوطنية للتنمية من نتاج هذه المؤسسة. ونحن نتناقل هذه الممارسة جيلاً بعد جيل، ومازالت تقدم لنا خدمة جليلة، لأنها تسمح للمواطنين بالإسهام فيما يحقق رفاههم.

ومملكة سواتيني، شأنها شأن كثير من الدول الأعضاء في المنظمة، تعمل جاهدة للمصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى البروتوكولات القارية والإقليمية.

ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن منتدى سيبايا أتاح للأمة بأسرها فرصة لمناقشة تلك الاتفاقيات والبروتوكولات التي صدق عليها البرلمان وتم إيداعها لدى الأمين العام منذ ذلك الحين. ويسرنا الآن أن نكون بين الدول التي صدّقت بنجاح على اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة.

لقد أصبح العالم الذي نعيش فيه مكانا معقدا جراء ظهور التكنولوجيا الحديثة. ولا نزال نواجه التحدي المتمثل في إيجاد أفضل السبل للاستفادة من هذه التكنولوجيا، من قبيل وسائط الاعلام الاجتماعية، من أجل تعزيز السلام والاستقرار. وإن

كان هناك أمر يتعين علينا القيام به، فهو لا ريب تعزيز السلام في العالم.

ونتفق تماما مع التأكيد على عدم الحاجة مطلقا إلى تشجيع اي شكل من أشكال العنف، سواء قتل الدبلوماسيين أم قلب الحكومات بالقوة، أم اتخذ أي شكل آخر. وهو تأكيد صحيح. ففي هذا العالم، يجب علينا جميعا أن نعيش معا في سلام، سواء كنا مسلمين أم مسيحيين أم غيرهم من المؤمنين بالديانات التقليدية. ويجب علينا أن نتعلم احترام بعضنا بعضا بغض النظر عن العقيدة أو العرق أو الانتماء الديني. وإذا مارسنا هذه المبادئ، فإن العالم سيكون مكانا أفضل ومختلفا تماما. ويجب علينا – بصفتنا بشرا – طي صفحة الماضي وتناسيه والعيش معا من أجل مصلحة الأجيال القادمة.

و في القارة الأفريقية، تشجعنا الجهود المتضافرة التي يبذلها إخواننا وأخواتنا الملتزمون بتسوية خلافاتهم بطريقة سلمية. ونشجع اتخاذ قرارات سريعة في المناطق التي لا تزال تشكل جيوبا للصراع، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبعض بلدان شمال أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر.

وتعلم الجمعية أن الصومال ظل أيضا دون حكومة مستقرة لفترة طويلة، ونأمل أن تسفر التطورات الجديدة عن تحقيق سلام دائم هناك. وفي ذلك الصدد، ترحب مملكة إسواتيني بالتطور الذي حدث مؤخرا في الصومال. ونأمل أن يحقق انتخاب الرئيس الاستقرار المنشود.

وندعو إلى توسيع نطاق السلام خارج أفريقيا، وصولا إلى الشرق الأوسط، حيث لا نزال نشهد الصراع. فقد حصدت الحرب الدائرة في سوريا حياة الكثير من المواطنين ويجب وضع حد لها. ونناشد الشعب السوري عدم استخدام القوة لحل خلافاته. ونشجع على استخدام الحوار في الحالات التي ينعدم فيها الاتفاق. ونناشد الحكومة السورية وأصحاب المصلحة الآخرين الجلوس إلى طاولة الحوار من أجل إيجاد حل دائم للمأزق الحالي. فلن تؤدي فوهة البندقية إلى شيء سوى البؤس.

وقد أرسلت الأمم المتحدة ممثلا خاصا مشتركا بهدف العمل مع الشعب السوري. ونأمل أن يحقق جميع أصحاب المصلحة أكبر استفادة من الممثل الخاص المشترك لإيجاد حل سلمي ودائم لخلافاتهم. وتحث مملكة إسواتيني الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل معا في دعم جميع الجهود الرامية إلى مساعدة شعب سوريا على حل الصراع.

ونلاحظ أيضا أن الصراع بين إسرائيل وفلسطين لا يزال دون حل. ومن الضروري للغاية إيجاد تسوية سلمية للقضية. فذلك أمر مطلوب جدا. ولا لبس في موقفنا إزاء هذه المسألة. ويتمثل الحل الأنجع في أن تعيش دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام ووئام.

ويجب أن نثني على التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات بين جمهورية الصين في تايوان والبر الرئيسي للصين، وهي علاقات تشهد تحسنا مطردا. والواقع أن تلك التطورات مشجعة للغاية لأنها تدل على تهدئة التوتر بين البلدين. ونأمل أن يكونا قادرين على حل جميع خلافاتهما والعيش في وئام مع بعضهما في وقت قريب. ونشهد الآن زيادة في التبادل التجاري فضلا عن الزيادة في رحلات الطيران بين البلدين. ومن المثير للاهتمام أيضا أن يستضيف البر الرئيسى للصين مؤخرا مؤتمر قمة أفريقياً، وُجّهت فيه الدعوة أيضا إلى البلدان الصديقة لتايوان.

ونود أن نشكر – بصفتنا دولة أفريقية – البر الرئيسى للصين لدعمه المتواصل للبلدان الأفريقية. وليس لدينا أدنى شك في أن قدرة الشعبين على العمل معا من شأنها أن تحدث تغييرا كبيرا في العالم. ونأمل أن تمهد التطورات الجديدة الطريق لمشاركة تايوان بشكل كامل في جميع كيانات الأمم المتحدة،

ما دام لدى شعب تايوان الرغبة في أن يصبح جزءا من المجتمع العالمي.

وسيظل السلام هدفا بعيد المنال ما لم نعالج بشكل صحيح مسألة أسلحة الدمار الشامل. وقد بات واضحا أن تلك الأسلحة ليست ضرورية بالنسبة للبشرية. فمجرد وجودها يشكل وصفة للصراع ما دام كل بلد يسعى إلى تعزيز قوته والتفوق على الآخرين. ويجب تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي اعتمدتها العديد من الدول الأعضاء لضمان القضاء التام على تلك الأسلحة.

و لم نر حتى الآن أي دليل ملموس على الامتثال للجداول الزمنية المتفق عليها دوليا، وهو أمر خطير يثير القلق ويتطلب منا اهتماما عاجلا. فمجرد وجود تلك الأسلحة يخلق توترا غير ضروري ومن شأنه أن يؤدي إلى خلق بيئة عالمية مشحونة بالعداء. ونناشد الدول الحائزة لموارد اليورانيوم أن تستخدمها لأغراض أخرى أساسية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، مثل توليد الطاقة.

وتنوه مملكة إسواتيني بالدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن في السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. وينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على إقامة نظام دولي يكفل سيادة القانون.

إننا ندعو الجمعية العامة في دورتها هذه إلى التداول بشأن إصلاح مجلس الأمن، إذ لا تُمثّل فيه جميع المناطق تمثيلاً جيدا. نود أن نؤكد مجددا الموقف الأفريقي من مجلس الأمن، المطالب بمقعدين في الفئة الدائمة، وخمسة مقاعد في الفئة غير الدائمة. من شأن التمثيل الكامل لجميع المناطق في المجلس أن يكفل أن نمتلك جميعاً القرارات التي تصدرها هذه الهيئة المهمة المنوط بها صون الأمن. ينبغي أن نحظى جميعا بمعاملة متساوية. ينبغي ألا تفرض أي منطقة أو بلد نفوذه على الآخرين. نود أن نرى نهاية لهذه المسألة الملحة، التي ظلت تراوح مكانها لفترة طويلة جداً.

لقد هيأ الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالطاقة المستدامة للجميع، الذي عقد بموازاة هذه الدورة، منتدىً لرؤساء الدول والحكومات يتداول فيه بشأن المسائل التي تعزز حماية بيئتنا. لقد أتاح ذلك الاجتماع الفرصة لنا لنعيد النظر في الالتزامات المُتعهد بها من أجل توفير الطاقة المستدامة للجميع.

لتدمير البيئة آثاره الضارة في الكثير من بلداننا. يجب أن تسرّع الأمم المتحدة العمليات الرامية لحماية البيئة، وذلك بأن تفرض على الدول الأعضاء أن تستخدم التكنولوجيات والممارسات الصديقة للبيئة. إننا ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو.

وأخيراً، أود أن أدعو، ونحن نجتمع في هذه الدورة، إلى اعتماد قرارات تقدم حلولاً دائمة للتحديات التي تواجه البشرية في جميع أنحاء العالم. ونتمنى للأمم المتحدة كل النجاح وهي تسعى لبلوغ هدفها المتمثل في تهيئة بيئة سلمية وتحقيق التعايش بين جميع دول العالم. ولتسُد الأمانة والسلام والاستقرار والتسامح في العالم أجمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الدولة في مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب الجلالة الملك مساواتي الثالث، رئيس الدولة بمملكة سوازيلاند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أوتو فرناندو بيريث مولينا، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد أوتو فرناندو بيريث مولينا، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بفخامة السيد أوتو فرناندو بيريث مولينا، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيريث مولينا (تكلم بالإسبانية): في البداية، أودأن أهنئ السيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. في الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري للسيد ناصر عبد العزيز النصر على قيادته خلال الدورة السابقة.

يشرفني أن أمثل غواتيمالا للمرة الأولى أمام هذه الهيئة الأعلى في الأمم المتحدة. ستدعم غواتيمالا، وحكومتي على وجه الخصوص، دائماً أي مبادرة تعزز الأهداف والمبادئ النبيلة للأمم المتحدة، التي يمكن تلخيصها في ثلاث عبارات هي: ''السلام'' و ''التنمية'' و ''حقوق الإنسان''.

بلدي ملتزم بالتسوية السلمية للتراعات، وهي الموضوع الرئيسي لمناقشتنا. بتلك الروح، اتفقنا في أواخر عام ٢٠٠٨ على توقيع اتفاق خاص مع جارتنا، بليز، سعياً إلى إيجاد حل لتراع طويل حول الأراضي من خلال محكمة العدل الدولية. وافق الكونغرس في بلدنا بالإجماع على الاتفاق، وسيُجرى في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، استفتاءان متزامنان في كلا البلدين للتصديق بطريقة ديمقراطية على التزامنا باللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

علاوة على ذلك، عانينا نحن الغواتيماليين نزاعاً مسلحاً دام ٣٦ عاماً. وكنت أحد الجنود الذين شاركوا في ذلك التراع. ولأنني أعرف الحرب، فأنا أدرك إدراكاً كبيراً قيمة الحوار. ولأجل ذلك كنت في عام ١٩٩٦ واحداً من الموقعين على اتفاقات السلام في بلدي. وهذا ما يدفعني إلى تأكيد دعمي للقرار الحكيم الذي اتخذه الرئيس بعقد هذه الدورة لمناقشة تسوية التراعات بالوسائل السلمية.

لقد وضعت حكومتي ثلاثة أهداف شاملة من أجل المضي بقوة وعلى نحو مستدام نحو تمكين غواتيمالا من التمتع الكامل بفوائد السلام. أولا، اقترحنا مبادرة القضاء التام على الجوعالمعروفة بالإسبانية باسم''آمبري زيرو''. تسعى المبادرة إلى الحد من سوء التغذية المزمن الذي يؤثر على أكثر من ٤٠ في المائة من أطفالنا دون سن الخامسة. لن يكون ذلك الخفض مستداماً إلا إذا تمكنا من تحسين تطوير مناطقنا الريفية من أجل الحد، بشكل دائم، من معدل الفقر لدى الأسر التي تعتمد في العيش على الأرض، خاصة بين السكان الأصليين.

ثانياً، تقوم حكومتي بالدعوة إلى ميثاق للأمن والعدالة والسلام يسعى إلى الحد من العنف الاجتماعي الذي يعانيه بلدنا. عندما توليت مهام منصبي، وجدت بلدا يعاني مستويات عالية من العنف؛ ولذلك أصبح تقليص تلك المستويات من أولويات حكومتي. نحن على يقين من أن بإمكاننا أن نحرز تقدماً في ذلك المجال، حيث تظهر المؤشرات على مدى الأشهر التسعة الماضية وحدها بالفعل انخفاضا ملحوظا قدره ١٣ في المائة في عدد جرائم القتل بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

ولذلك يمكنني القول بأننا، دون أن نرتاح لتلك المؤشرات، نتحرك رغم ذلك في الاتجاه الصحيح بالوفاء بوعدنا بأن نخفض مستويات العنف ونزيد الأمن في غواتيمالا وذلك في بيئة تتسم بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وفي هذا المسعى، نعمل عن كثب مع البلدان المجاورة، وخاصة مع أشقائنا في أمريكا الوسطى.

ثالثا، نناضل على الجبهة الاقتصادية من خلال الاتفاق الخاص بالضرائب والتنافسية. فقد كانت الشؤون الضريبية إحدى نقاط الضعف في ترتيباتنا المؤسسية، ولهذا السبب

نجحنا خلال الأيام الأولى مباشرة لحكومتي في الترويج لإصلاح ضريبي، وافق عليه الكونغرس، مما زاد متحصلاتنا الضريبية بنسبة ١٥ في المائة، الأمر الذي أتاح لنا الحفاظ على بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي بالحد من العجز المالي دون حاجة إلى خفض النفقات العامة. وفي الوقت ذاته، يتيح لنا الاستقرار الضريبي تحفيز الاستثمارات الخاصة التي توجد فرص العمل، أي الوظائف الثابتة، التي يطالب بها مواطنونا.

ومن دواعي الأسف أن جهودنا فيما يتعلق بالتحديات الثلاثة التي سلفت الإشارة إليها، وهي خفض سوء التغذية المتوطن بين صفوف الأطفال، والحد من العنف، وتعزيز العمالة – يبطلها جزئيا بلاء الاتجار في المخدرات. فنسبة ٤٠ في المائة على الأقل من حوادث القتل في بلدنا مرتبطة بالاتجار غير المشروع في المخدرات، وحكومتي مضطرة إلى تخصيص الموارد المالية الشحيحة لمكافحة العصابات العابرة للحدود الوطنية التي تعمل بين البلدان المنتجة في الجنوب والبلدان المستهلكة في الشمال. وقد تحول بلدي تدريجيا، علاوة على ذلك، إلى بلد منتج ومستهلك للمخدرات، مما يزيد من تعقيد الحالة البالغة الصعوبة أصلا..

إن الإطار القائم، الذي نشأ عن الاتفاقيات الدولية المعتمدة خلال العقود الخمسة الماضية والسارية حاليا، لم يحقق النتائج المرجوة. فأسواق الاستهلاك تتسع بدلا من أن تتناقص؛ وعدد البلدان المنتجة ونوع المخدرات المتاحة يتجه إلى التكاثر؛ والطرق المختارة للتسويق والاتجار تميل إلى التنوع. ومشكلة المخدرات متزايدة في الحجم والتعقيد. وهي تتعلق بعدد متزايد من البلدان والأشخاص. ومن الواضح أنها ظاهرة عابرة للحدود القومية، ولهذا السبب أثيرها في هذا المنتدى العالمي.

ويبدو أن الأساس الرئيسي لحربنا على المخدرات يعاني من أوجه قصور خطيرة لأن من غير الممكن، مع الأسف، القضاءعلى استهلاك المخدرات. وأرى أن الوقت قد حان لتقبل هذه الحقيقة وتعديل مكافحتنا لهذا البلاء على نحو يأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد.

إن شبابنا، الفئة التي تتأثر أكثر من غيرها باستهلاك المخدرات، يطالبنا باستجابات أكثر فعالية. ولعلنا ندرك أن المشكلة هي من قضايا الصحة العامة أكثر مما تتعلق بالعدالة الجنائية ومن ثم نتعامل معها طبقا لذلك. فيجب أن نقدم العلاج والوقاية والحماية الاجتماعية ونوفر الفرص الاقتصادية والتنمية للمجتمعات المحلية المتورطة في سوق المخدرات. ولعلنا لا نملأ سجوننا بآلاف الشباب، الذين قد يتغير نوع حياتهم لو أننا واجهنا المشكلة بطريقة أخرى. وأدعو الدول الأعضاء المجتمعة هنا إلى أن تشترك في البحث عن سبل تمكننا من أن نقدم لشبابنا مستقبلا أكثر إشراقا، تتحسن فيه فرص حصولهم على حياة أفضل مع خفض العنف والحد من الفقر في الوقت ذاته.

إن خمسين عاما تتيح لنا مدة كافية من الوقت لتقييم النتائج وقياس ما حققناه وللانتهاء إلى السبب في عدم حصولنا على النتائج التي كنا نصبو إليها . وفي هذا الصدد، أدعو الدول الأعضاء أيضا إلى استعراض الأنظمة الدولية التي تنظم حاليا سياساتنا العالمية فيما يتعلق بالمخدرات. فالاتفاقية الوحيدة بشأن العقاقير المخدرة لعام ١٩٦١، بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ لابد من تقييمها على أساس نتائجها وتحديثها لكي تسمح لنا بتحقيق النواتج المرغوبة. وفي ذلك تحدٍ خطير لابد من التصدي له بكل جدية لكي نتمكن من إجراء حوار متعدد الأطراف قائم على الاحترام والصراحة، ومهتدٍ بالشواهد العلمية الواضحة بشأن أفضل الاستراتيجيات المتاحة لضمان حماية شبابنا من بلاء المخدرات.

وفي هذا الصدد، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في نصف الكرة الغربي في مؤتمر قمة الأمريكتين في كارتاخينا دي إنديا‌س في شباط/أبريل الماضي. ودعانا مضيفنا، السيد سانتوس كالديرون، رئيس كولومبيا، إلى مناقشة السبل الجديدة لمكافحة الاتجار في المخدرات. وتمثل الاتفاق التي تم التوصل إليه في أن نجري دراسات لتقييم البدائل الجديدة، لكي نناقشها في العام المقبل، في حزيران/يونيه، في اجتماع لمنظمة الدول الأمريكية في غواتيمالا. وتلك خطوة في الاتجاه الصحيح وخطوة نراها جديرة بأن تُحتذَى على الصعيد العالمي.

ومن نفس المنطلق، تود غواتيمالا أن تقترح إنشاء فريق من البلدان التي ترحب بإصلاح السياسات العالمية المتعلقة بالمخدرات. ومن شأن هذا الفريق أن يجمع بين الحكومات المهتمة بالترويج في المنتديات الدولية الملائمة لإجراء تقييم موضوعي ودقيق للسياسات السائدة والتفكير في بدائل ابتكارية خلاقة جديدة. ويجب أن نلتمس هذه السبل الجديدة على نحو يتسم بالمسؤولية والإصرار، وأثق بأن النجاح سيحالفنا بالتعاون بين جميع البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور.

واسمحوا لي أن أؤكد أنها ليست مسألة تخلٍّ عن مكافحة بلاء المخدرات. إنما هي مسألة تتعلق بتسليح أنفسنا بشكل أفضل والاستجابة بمزيد من الفعالية والوضوح، لأن أطفالنا وأحفادنا جديرون بأن تكون استجابة المجتمع الدولي أكثر تكاملا وفعالية.

أود أن اختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على أن غواتيمالا لا تتنصل من أي من الالتزامات الدولية التي هي طرف فيها. ليس لدينا أي رغبة في العمل الانفرادي، الذي لن يخلف سوى الفوضى والصراع بينما ينبغي أن تكون الاستجابة عالمية. و سننتظر بصبر لتغيير سياساتنا في غواتيمالا حتى يتقدم المجتمع الدولي إلى الأمام، ويصل إلى توافق جديد في الآراء. وفي الوقت نفسه، ومع ذلك، أعد بأن تمضي إدارتي با قدما بشأن تقييم السياسات العالمية المتعلقة بالمخدرات، لجعلها أكثر فعالية وتستند إلى المعايير الدولية الحالية التي تجسد التحديات والواقع في القرن الحادي والعشرين.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أطرح بإيجاز ثلاث نقاط أعتقد أنها مهمة لهذه الجلسة للجمعية العامة. أولا، كدليل على التزامنا بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها على جميع الجبهات، قلت في ١٤ كانون الأول/يناير – أن غواتيمالا ستسعى إلى التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي تصبح طرفا في النظام الأساسي. ويسرني أن أبلغكم أننا، في ٢ نيسان/أبريل، أودعنا صك تصديقنا.

ثانيا، في ذلك الخطاب نفسه، أشرت إلى أننا سنجعل من أولويات سياستنا الخارجية المساهمة في المثل العليا للعدالة والديمقراطية والسلام، في إطار من الاحترام المطلق للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، أشرت إلى أن غواتيمالا ستفي بواجباتها في مجلس الأمن بمسؤولية وبروح بناءة. وأعتقد أنه حتى الآن أبقينا على هذا الوعد، ويسرنا أنه في غضون ستة أيام ستتولى غواتيمالا رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وسنستمر في العمل بمسؤولية.

ثالثا، فيما يتعلق بأحداث الأسابيع الأخيرة، نحن نرفض جميع الأعمال المسيئة للأديان. وفي الوقت نفسه، ندين العنف بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية. وأوجه الإعراب عن التزمت هذه تسيء لنا جميعا.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ستحتفل غواتيمالا ببداية عهد جديد وفقا لتقويم المايا. وتمثل تلك الحقبة، ١٣ بكتون، بداية عصر ايجابي جديد للغاية من شأنها أن تمكننا وتدعونا إلى تجديد الطاقات المادية والروحية في جو من السلام والتعاون والحوار. والدعوة موجهة إلى جميع

رؤساء الدول والحكومات للانضمام إلينا في حديقة تيكال الوطنية للمشاركة في بزوغ فجر هذا العصر الجديد. وشعب المايا بالأمس واليوم وكل الغواتيماليين ينتظرونهم ويرحبون بهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على بيانه الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد أوتو فرناندو بيرز مولينا، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر.

اصطحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية في جمهورية مدغشقر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس راجولينا (تكلم بالفرنسية): كرئيس للمرحلة الانتقالية في مدغشقر، أنه شرف عظيم لي أن أشارك في المناقشة العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية. إن موضوع الدورة السابعة والستين هو أقرب إلى الدعوة للوحدة، للتأمل المشترك وإعادة النظر بشكل عام فيأسئلة تتعلق بخبراتنا والقيم الإنسانية في مواجهة الحالات في جميع أنحاء العالم حيث تحقيق السلام محفوف بمخاطر جمة.

وبالفعل تميزت السنوات القليلة الماضية بالاختلافات في الرأي، والمنازعات السياسية وتضارب المصالح. ويواجه العالم اليوم تحديات جديدة في تحقيق الاستقرار والحفاظ على السلام. وبذلت جهود ومبادرات عدة لمعالجة النزاعات غير المتجانسة والمنازعات التي لا تنتهي دائما على نفس المنوال. ومصالح الناس تختلف والنهج التي يتبعونها ليست كلها متطابقة.

اليوم تقودنا لائحة النماذج التي تتخذها الصراعات العالمية – إلى حقيقة واضحة: الاختلافات الجغرافية الاستراتيجية لا تتفق مع حكم احد، وهي في حالة تغير مستمر دائم. الكلمات الحكيمة من الأمين العام بان كي مون في البيان الذي ألقاه في افتتاح مؤتمر القمة السادس عشر لحركة عدم الانحياز تبدو جلية جدا في هذا السياق. ألم يؤكد أن من بين التحديات التي يجب التصدي لها هناك عدد كبير جدا من المنازعات السياسية بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز نفسها؟ ألم يحث الجهات الفاعلة في الأزمة السورية على الشروع مباشرة في وقف اطلاق النار ووضع حد للعنف؟ ومع ذلك لا يمكننا – إلا أن نعرب عن استيائنا لأن دعوته لم تسفر عن نتيجة. العشرات من الأبرياء ما زالوا يموتون كل يوم، وعلى مدى الأشهر الأخيرة اصبح عددهم الآن بالآلاف. ونحن ندين بشدة هذه الخسارة في الأرواح البشرية. ولا تزال رائحة دماء الأبرياء تنبعث من الأرض وتنتشر بعنف ليس في سوريا فحسب، بل في أجزاء أخرى من العالم أيضا.

ونظرا لهذا الوضع الراهن، وعلى الرغم من تعقيد التحديات التي تشكلها تلك الصراعات، لم يقف الأمين العام مكتوف الأيدي. ولا يسعنا سوى أن نشيد بتصميمه على السعي بلا كلل للتوصل الى تسوية عن طريق التفاوض. يجب على الدول والهيئات الأخرى ان تجمع قواها للحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في العالم. لا يمكننا أن نكون شهودا سلبيين في مواجهة الكوارث الحالية أو المستقبلية. وتعطي جمهورية مدغشقر وزنا خاصا لأهمية المبادئ الواردة في ميثاق

الأمم المتحدة، بوصفها مصدرا يُسترشد به وكذلك ركيزة لدعم الترابط بين الأمم والشعوب.

وفي هذه الحالة، تضع حقوق الإنسان، وقوانين الدول وسيادة القانون والوسائل التنظيمية الدولية الأخرى، القادة أمام مسؤولياتهم.

وقد عرَّفت عُصبة الأمم سيادة القانون بأنها مبدأ الحُكْم المستنِد إلى خضوع جميع الأفراد والمؤسسات، بما فيها الدولة، للقوانين المُعتمَدة والمنشورة، بدون تمييز متعلِّق بالمكانة الاجتماعية أو الاقتصادية؛ وإلى تساوي الجميع أمام نظام قضائي محايد ومستقلّ؛ وإلى تناغم القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فما مِن أحدٍ ينبغي أن يكون فوق القانون، ويجب التخلُّص من ثقافة الإفلات من العقاب.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس،السيد بن مهدي (الجزائر)

إنَّ النزاعات القُطرية تتجاوز اليوم الحدود لتصبح مشاكل دولية. ودور الدبلوماسية والمفاوضات الدولية يواجه الصعوبات أكثر من أي وقت آخر. وتتجسَّد عواقب النزاعات في عدد من الأساليب، بينها مشاكل الإفلات من العقاب، وانعدام الأمن قي العالم العربي والإسلامي، وحالة القرصنة في الصومال، والهجرة غير الشرعية، والأشخاص المشرَّدون بالحرب، والمشاكل المتعلقة بمسألة الروما، والصدامات الدينية، وإدارة الحدود البرية والبحرية وانعدام الأمن الغذائي. ولا يمكن إنكار أنه يبقى الكثير ممّا يجب عمله لإنقاذ الأرواح البشرية، لأنّ السكان المدنيين يظلّون الضحايا الرئيسية للصراعات والنزاعات في جميع أرجاء العالم.

إنَّ العالم مضطّرب، والعديد من البلدان في حالة انتقالية. وشعوبها تطالب بالتغيير وتصبو إلى التنمية المستدامة. وهذه البلدان بحاجة إلى أن تُدعم وتُشجَّع لا أن تُعاقب. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أُبرز حالة بلدي بالذات، مدغشقر.

إنَّه بلد في طور الخروج من الأزمة، بفضل عناية هيئات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ودعم الاتحاد الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقَّعت الأحزاب السياسية المدغشقرية خريطة طريق واعتمدتها. وبذلك، اتُّخِذت عدة خطوات بارزة. وقد أوفت تلك الأحزاب بالتزاماتها. فقد أُنشئت جميع المؤسسات الانتقالية، بما فيها حكومة وحدة وطنية وبرلمان انتقالي. وخريطة الطريق التي يمكن أن نُسمِّيها اتفاقاً سياسياً، أتاحت لنا إطلاق العملية الانتخابية.

ويتعيَّن على مدغشقر أن تُمسك زمام مصيرها بأيديها، وتكتب تاريخها بنفسها، وتُنهي دوّامة الاضطراب السياسي بإجراء انتخابات ذات مصداقية وشفّافة، مكفولة بإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنيةالمستقلة للمرحلة الانتقالية. والأهمّ من كل ذلك، أنّ الجدول الزمني الانتخابي لمدغشقر قد أُعلِن رسمياً في الآونة الأخيرة بالتضافر مع خبراء الأمم المتحدة، مشتملاً على إجراء انتخابات رئاسية مقرَّرة في ٨ أيار/مايو ٢٠١٣. لذا، فإنني أطلِق مناشدة رسمية إلى جميع الشركاء الدوليين، وجميع الدول الأعضاء وأصدقاء مدغشقر لكي يدعمونا ويشجِّعونا في هذا النهج، الذي يشكِّل المسار التقدّمي الوحيد والأكثر ديمقراطية.

وانطلاقاً من التزام مدغشقر العميق بقِيَم التضامن والتسامح والسلام، فإنها تسعى الآن إلى تحقيق تنمية سريعة وبناء مستقبل أفضل. وخلال السنوات الثلاث ونصف السنة من العملية الانتقالية، وعلى الرغم من جميع المحاولات لزعزعة الاستقرار، ثابرنا على العمل يومياً للوفاء بالتزاماتنا وضمان حماية مواطنينا، مع حرصنا الدائم على معالجة المشاكل الاجتماعية. وبالرغم من الأوقات العصيبة، ووقْف المعونة والإعانات الدولية، التي شكّلت ذات يوم ٦٠ في المائة من

ميزانية الدولة، استطعنا أن نُبقِي الإدارة تعمل بشكل طبيعي وأوفينا بجميع التزاماتنا وديوننا.

إنَّ مدغشقر في الحقيقة أحد أقلّ البلدان نموّاً. ولكنّها مع ذلك أحد أقلّ البلدان ديوناً في العالم، حيث تقتصر ديونها على ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة ببلدان أخرى يمكن أن تصل نسبة ديونها إلى ٢٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فمن الممكن إذاً تنمية بلدنا وتكوين ثروتنا عَبْر مواردنا الذاتية. هذا هو التحدي الذي نجابهه.

لقد حان الوقت الآن للشروع في إصلاح جذري لاستحداث نظام فعّال يلبّي أعلى توقُّعات سكاننا – بدون أن نُغفل طبعاً ضرورة مضاعفة التزاماتنا مرَّتين أو حتّى ثلاثاً، بمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وها أنا أُطلِق هنا اليوم نداءً إلى التضامن الدولي لتوجيه العملية الانتقالية نحو بناء مستقبل أكثر وعداً – ولكن دون تقييدنا.

والشعب المدغشقري بحاجة إلى استقلاله الكامل والشامل، ولكنه يحتاج أولاً وأخيراً إلى إجراء انتخابات شفّافة وبالتالي ديمقراطية. وإنني أعلم أنَّ كلَّ فرد هنا يودّ مخلصاً أن يمدّنا بالدعم. فاسمحوا لي أن أعرض الحل على الجمعية. إنَّ أفضل سبيل لمساعدتنا هو الثقة بنا، والوفاء بالالتزامات المقدَّمة وترْكُنا نضطلع بمسؤولياتنا الذاتية. وباسم القِيَم والمبادئ العالمية، فإنَّ كلّ مَن يستوفي شروط الأهلية التي يفرضها القانون، يستحقّ أن يمارس تلك الحرية بشكل كامل. فهذا مبدأ أساسي، وعلى جميع الدول احترامه. وللشعب المدغشقري وحده – لا البلدان الأخرى أو الضغط الخارجي – الحق السياديّ في أن يُقرِّر مَن ينبغي أن يوجِّه مصيره. وهو وحده سيختار الرجل أو المرأة التي ستقود مدغشقر.

وإذا أُظهِرت الثقة بالشعب المدغشقري، فإنه سيكون ممتنّاً. فإنّ مفهوما عدم التدخُّل واحترام السيادة لكلّ دولة ينبيان الثقة المتبادَلة، التي تشكِّل قاعدة أساسية لجميع المفاوضات الدولية. إنهما من بين الوسائل السلمية الضرورية لبناء سلام دائم. ويجب بذل الجهود لإنهاء أوجه عدم التكافؤ في كيفية معاملة البلدان المأزومة سياسياً. فيجب الاعتراف بالوقائع الميدانية والتطلّعات الشعبية، بُغية تفادي اتخاذ قرار خاطئ.

وعلى الرغم من خلافاتنا واختلافاتنا بشأن كيفية تحقيق تسوية سلمية لنزاعاتنا، فنحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مُجمِعون على رغبتنا الثابتة في السلام. ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون مجرَّد شرطة العالم؛ فلا بدّ لها أن تكون مصدر الأمل والقيَم أيضاً. ولا بُدَّ لمجتمعتنا من الوجود وإيجاد السبيل إلى قِيَمها الذاتية، لأنَّ العِلَل الاجتماعية والاقتصادية والمظالم وفقدان الحماية للفئات الضعيفة والتعصُّب للأقلّيات هي التي تُسبِّب تَهاوي الدول غالباً.

وبقدْر ما تسمح به الوسائل المتواضعة لجمهورية مدغشقر، فإنها مصمِّمة على المساهمة في تحقيق أهدافنا المشترَكة. فاتّفاق السلام هشٌّ وبحاجة إلى تطوير. وأقتبس قول مارتن لوثر كينغ جونيور، ”إنَّ كلَّ تقدُّم محفوف بالمخاطر، وحلُّ مشكلة واحدة يضعنا وجهاً لوجه أمام مشكلة أخرى“. فمن واجبنا ومسؤوليتنا أن نبني مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة. والاستقرار العالمي يستدعي التسامح والمساعدة وإيجاد التقاسم العادل للثروة والحدّ من الفقر عَبْر التنمية والمصالحة المستدامَتَين.

إن مبادئ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية تتطلب العودة إلى قيمنا، والتوازن والمساواة الجنسانية، وفوق ذلك كله التغيير الديمقراطي. فليبارك الله أمتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس السلطة الانتقالية جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد أندري نيرينا راجولينا، إلى خارج قاعة الجمعية.

كلمة فخامة السيد نيكولاي تيموفتي، رئيس جمهورية مولدوفا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مولدوفا.

اصطُحب السيد نيكولاي تيموفتي، رئيس جمهورية مولدوفا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولاي تيموفتي، رئيس جمهورية مولدوفا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تيموفتي (تكلم بالمولدوفية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أهنئ السيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأتمنى له كل النجاح في الدور الرفيع والهام جدا الذي يقوم به. وإني مقتنع بأنه بفضل خبرتكم الثرية، يا سيادة الرئيس، سوف تسهمون في تحقيق نتائج هامة في عملنا المشترك. وأعرب أيضا عن تقديري لسلفه، ناصر عبد العزيز النصر، على الطريقة الرائعة التي أدار بها دفة عمل الدورة السادسة والستين. وأود أن أثني على الأمين العام بان كي – مون على جهوده الدؤوبة لتنشيط الدور العالمي للأمم المتحدة وتحقيق إصلاحات في المنظمة.

إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم من على هذه المنصة للمرة الأولى باسم شعب جمهورية مولدوفا. قبل أحدى وعشرين عاما انفصل بلدي عن الإمبراطورية السوفياتية، واليوم يمر بعملية تحول ديمقراطي، مع عضوية في الاتحاد الأوروبي بوصف ذلك هدفه النهائي. وبعد عدة سنوات اتسمت بالاضطراب السياسي، يتمتع بلدي الآن بالاستقرار السياسي الذي يمكنه من التطور والتحديث. وقد حددنا بحزم الاندماج في أوروبا بوصف ذلك مبتغانا، وعملنا على تنشيط عملية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وأولوياتنا تتمثل في ترسيخ سيادة القانون والإصلاح القضائي الشامل مع التشديد على مكافحة الفساد وتحديث الاقتصاد وإعادة إدماج البلاد.

إن المساعدة المقدمة من شركائنا الأوروبيين في بروكسل والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لنا، وتكفل لنا أن نكون على السير على السبيل السليم. قبل عقدين من الزمن، ومثل ذلك اليوم انضمت جمهورية مولدوفا إلى الأمم المتحدة، وتعرض السلام في بلدي إلى صدمة. فالصراع المسلح في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا استمر خمسة أشهر وتسبب في فقدان العديد من الأرواح. لقد كانت مرحلة مأساوية، ولئن كانت الآن في حكم الماضي إلا أنها لا تزال تشكل تحديا في الحاضر. ومنذ انتهاء الأعمال القتالية شرعت مولدوفا بحزم في السير على الطريق المفضي إلى تسوية سلمية لذلك الصراع. وأن عشرين عاما من المفاوضات قد عززت من اعتقادنا بأن ذلك هو السبيل الوحيد والمجدي الذي يتعين علينا أن نسلكه للتوصل إلى تسوية سلمية.

ومن الواضح إن إدامة الصراع لا توفر أي فائدة حقيقية للأغلبية من الناس على أي ضفة من ضفاف نهر نيسترو. إنها تقوض أمننا القومي وسلامتنا الإقليمية، وتعرقل التنمية الاقتصادية وتجزأ مجتمعنا. وعلاوة على ذلك، فإن الصراع يبقي سكان منطقة ترانسنيستريا في عزلة ويحرض على انتهاكات حقوق الإنسان ويؤدي إلى الركود الاقتصادي على الضفة الشمالية من نهر نيسترو. ويبين الاتجاه السياسي والاقتصادي الراهن أن الإبقاء على الوضع الراهن لم يعد سيناريو مجد. إن جميع شركائنا الدوليين يتشاطرون الرأي القائل بأنه لا بديل

عن إعادة توحيد مولدوفا. ورسالتنا في ذلك الصدد حازمة، ففترة عشرين عاما كافية للتغلب على عدم الثقة التي كانت سائدة في الماضي، وقد آن الأوان للبدء بمستقبل مشترك.

إن العناصر الرئيسية في النهج الذي تتبعه السلطات المولدوفية لحل الصراع واضحة أيضا. فهدفنا النهائي هو إعادة إدماج جمهورية مولدوفا داخل حدودها المعترف بها دوليا بوصفها دولة فعالة انطلاقا من رؤية أوروبية واضحة. وينبغي منح منطقة ترانسنيستريا وضع خاص داخل مولدوفا والذي سيوفر للمنطقة مستوى مريحا من الحكم الذاتي. وتحديد المركز الخاص مهمة جوهرية في المفاوضات السياسية في صيغة ”٥+٢“. ينبغي لعملية المفاوضات تلك أن تفضي إلى حل توفيقي معقول يرتكز على مبدأ سيادة جمهورية مودلوفا ووحدة أراضيها.

وبالمقابل سوف نواصل تنفيذ تدابير بناء الثقة الرامية للتقريب بين المجتمعين المقيمين على ضفتي نهر نيسترو. وبتعزيز العلاقات التجارية، وضمان حرية الحركة، وحماية حقوق الإنسان، وتحسين الأمن ومكافحة الإجرام، سوف نكون مستعدين على نحو أفضل لأي حل سياسي. لقد أصبح أيضا من الحتمي تحويل آلية حفظ السلام العسكرية الحالية إلى بعثة مدنية دولية تهدف إلى بناء الثقة بدلا من الفصل بين الجانبين.

إن شركاءنا الدوليين يقدمون مساهمة جوهرية لإنهاء ذلك الصراع. وفي هذا الصدد، فإن تزايد تلقي المساعدة من الاتحاد الأوروبي مثال يثلج الصدر. وعملية التفاوض تحتاج الآن إلى حافز قوي، ونعتقد أن شركاءنا الدوليين بوسعهم إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف. ونهيب بالجهات المفاوضة في إطار صيغة ٥+٢، أي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حشد جهودها والعمل معا نحو الحل النهائي للصراع في ترانسنيستريا وإعادة إدماجها في جمهورية مولدوفا.

ومن المهم أيضا إعادة التأكيد على أن القوات الروسية لا تزال موجودة في أراضي جمهورية مولدوفا، من دون موافقة البلد المضيف وفي انتهاك لدستور مولدوفا والالتزامات الدولية، وينبغي لها الانسحاب في نهاية المطاف.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن الأمم المتحدة تتمتع بطابع عالمي وتؤدي دورا فريدا في إدارة العلاقات الدولية.

وما من بديل لهذه المنظمة. ولا تزال العولمة والأزمة المالية العالمية تبينان الحاجة إلى إصلاح المنظمة لكفالة تعزيز الأمم المتحدة بصورة تقدمية ومستدامة. وأشير بصورة خاصة إلى إصلاح مجلس الأمن، الذي ينبغي التوصل إلى حل توفيقي بشأنه. ونعتقد أن أي اقتراح لإصلاحه ينبغي أن يأخذ في الحسبان التطلعات المشروعة لجميع المجموعات الإقليمية، بما في ذلك منح مقعد إضافي غير دائم لدول أوروبا الشرقية.

إن جمهورية مولدوفا بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ولجنة المؤتمرات، ولجنة تنسيق السياسات والبرامج، ولجنة الإعلام، ولجنة السكان والتنمية وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة الاختيارية، ما برحت تدعم الجهود الرامية إلى إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة والأجهزة والهيئات الرئيسية فيها، بما في ذلك تنشيط عمل الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن بهدف تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة والتمثيل في المنظومة.

إن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فائقة الأهمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي حالات عديدة، تتمتع جميع تلك المنظمات بقدرات فريدة وتكميلية عندما يجري التنسيق بينها بصورة ملائمة، وبوسعها أن

تسهم بحزم في منع نشوب الصراعات وتدبرها، بما في ذلك الصراعات الطويلة الأمد.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، وخلال هذه الدورة سوف نؤيد بقوة نظر الجمعية العامة في مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود وغيرها من المنظمات.

وفي نفس السياق، بالنظر إلى الهدف المميز والمكرس للديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وزيادة امكانية ودور التنمية الاقتصادية، والدمج الإقليمي، فضلا عن التصميم القوي لبلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا الأعضاء في منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لكي تساهم مساهمة فعالة في الأمن والاستقرار والسلم الدولي، قررت وفود دولها الأعضاء أن تقدم للجمعية العامة خلال دورتها الحالية مشروع قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وبلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا.

في هذه المرحلة، لا تزال عملية التنمية والدمج لدولنا مثقلة ببعض المسائل المعلقة، بما في ذلك النزاعات غير المحسومة في أراضي جمهورية أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا. ونؤكد مجددا التزامنا القاطع بإيجاد حلول سلمية لتلك النزاعات ترتكز على احترام سيادة بلداننا وسلامتها الإقليمية.

إن تعزيز دور سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تكمن في قلب مهمة بعثة الأمم المتحدة وهي أساسية لتحقيق السلام الدائم ودعم الانفتاح في الحكومات وكفالة الحماية الفعالة لحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية. ونشدد على أهمية الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/67/PV.3)، الذي انعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وسوف نواصل دعم الجهود في ذلك الاتجاه خلال الدورة السابعة والستين. وفي رأينا، أن تعزيز سيادة القانون سيساعد على الحفاظ على السلم وتعزيز التنمية وتحسين التعاون ومن ثم يفضي إلى تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم متسق.

إن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح والتحديد الفعال للأسلحة ما انفكت مواضيع حيوية مدرجة في جدول أعمال التعاون الدولي الذي يحتاج إلى التفاهم المشترك، والإرادة السياسية وتضافر جهود جميع الدول والمنظمات الدولية. وتؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا كاملا المجتمع الدولي في ممارسة الرقابة المستمرة للتدابير الوقائية اللازمة وتطبيقها ضد المحاولات غير الشرعية الرامية إلى انتاج أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهي أسلحة تشكل خطرا حقيقا على السلم الدولي، وفي أحيان كثيرة تستخدم لتحدي النظام العالمي الراهن.

وضعت جمهورية مولدوفا أهدافا هامة وتتخذ حاليا خطوات ملموسة للوفاء بأولوياتها في مجال تحديد الأسلحة. إن حكومة جمهورية مولدوفا بالتعاون مع شركائنا منهمكة في عملية التكيف مع أفضل المعايير الدولية، واعتماد استخدام ثنائي لقانون رقابة تصدير السلع، وتحسين إدارة الأسلحة الخفيفة والصغيرة فيما يتعلق بالمدنيين والعسكريين، وضمان الإدارة المناسبة للحدود، والتعاون بفعالية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن الصراعات العسكرية في مناطق مختلفة من العالم والأزمة الاقتصادية العالمية استرعت انتباهنا مرة أخرى إلى مسائل حقوق الإنسان. لا يمكن النهوض بمبادئ القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان إلا بالجهود والقرارات المشتركة. وإن أعمال العدوان، بما في ذلك الهجمات على الموظفين الدبلوماسيين وسلامة المرافق الدبلوماسية تمثل انتهاكا للقواعد الدولية وتستحق إدانتنا الشديدة. إن الهيئات ذات

الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، لديها ما يكفي من الأدوات للقيام بعمل بالنيابة عن الدول لمنع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء تقييمات على مستوى البلد وتقديم الحلول المناسبة لها.

إن جمهورية مولدوفا بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وكونها تتولى منصب نائب الرئيس في اللجنة الثالثة وفي دورتها السابقة، تتعهد باستمرار بأن تظل منفتحة الذهن نحو قضية النهوض بحقوق الإنسان في العالم أجمع.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية حافز لتفعيل فكرة التنمية المستدامة، التي يمكن أن توفر في آن واحد معا حلولا للإبقاء على وتيرة النمو الاقتصادي والحيلولة دون تغير المناخ. ونؤيد تجديد الالتزام العالمي الذي قُطع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، والاتفاق بشأن وضع أهداف التنمية المستدامة (انظر القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). ونعتقد أن الترويج لنموذج الاقتصاد الأخضر سوف يساعد الأعمال التجارية على إعادة التشكيل لتبسيط عملية الاستثمارات الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

أخيرا، أود أن أكرر بأن جمهورية مولدوفا نصير قوي لدور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية وإدارة الأزمات الدولية. ونعتقد أن لدى الأمم المتحدة الامكانيات والقدرات اللازمة على وضع الردود المناسبة واتخاذ الإجراءات المحددة بهدف التصدي للتحديات العالمية المتزايدة باستمرار. وقطعا أن جمهورية مولدوفا تسهم في ذلك النشاط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد نيكولاي تيموفتي، إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية إستونيا.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إلفيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الأمم المتحدة مرة أخرى. وهذا العام أود أن أركز على المسؤولية. فقد أظهرت السنوات الأخيرة للاضطراب المالي والاقتصادي ترابطا بين التروي الاقتصادي والمسؤولية في الشؤون المالية العامة. وآمل أن نكون قد أدركنا أن الاستدامة ليست مصطلحا نطبقه على التنمية فحسب، ولكنها تهمنا جميعا. وتنطبق المسؤولية والاستدامة على ثلاثة مواضيع واسعة سأتناولها اليوم ألا وهي: حقوق الإنسان والحكم الرشيد والتنمية. وقبل أن افعل ذلك، أود أن أتكلم عن الدبلوماسية.

إن الغرض من الدبلوماسية منع وقوع الحرب. وحينما يتعرض الدبلوماسيون للاعتداء نكون جميعا غير آمنين. ونحن نعلم عن ماذا نتكلم – فقد تعرض دبلوماسيونا أيضا للاعتداء، ولحسن الطالع بدون النتائج البشعة التي حصلت في بنغازي. ولذلك، فإن الاعتداءات التي وقعت في جميع أرجاء العالم على الدبلوماسيين والسفارات ومباني القنصليات أمر يدعو إلى الاستهجان. وبصرف النظر عن دوافع تلك الأعمال،

فإنه لا يمكن تبريرها ويجب إدانتها بصورة شاملة ولا لبس فيها. وعلى جميع البلدان أن تفي بالتزاماتها القانونية بحماية الممتلكات الدبلوماسية والقنصلية والموظفين.

وكما أظهرت الحوادث الأخيرة، حينما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان لا يكفي مجرد ترتيب أوضاع البيت الداخلي. وإستونيا، بوصفها عضوا فاعلا في المجتمع الدولي، تشعر بالمسؤولية عن القيام بالمزيد من العمل على النطاق العالمي. ويشمل ذلك ايلاء الاهتمام لانتهاكات حقوق الإنسان في الأماكن التي تمزقها الصراعات، فضلا عن القيام بالمزيد من العمل لوقف ومنع انتهاك حقوق النساء والأطفال. كما يعني ذلك الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الجديدة في سبيل تعزيز الحقوق والحريات الأساسية. والحاجة إلى تحمل المسؤولية والقيام بالمزيد من العمل هما أيضا الدافع وراء تطلع إستونيا إلى أن تصبح عضوا في مجلس حقوق الإنسان والى العمل بصورة استباقية نحو تنفيذ ولاية المجلس.

وأود أن أتطرق للتطورات الجارية في سوريا. لقد شهدنا الانهيار الكامل لأي مظهر من مظاهر سيادة القانون. ولا نزال نشهد اعتداءات واسعة على حقوق الإنسان والقانون الدولي. ويبدو أن كلا الجانبين يرتكبان جرائم دولية خطيرة. ولكن لا يزال لا يوجد أي حل. ولا يسعنا أن نتفرج وننتظر انتشار أعمال العنف بصورة أوسع نطاقا. وعلى مجلس الأمن – وبخاصة أعضائه الدائمين – التغلب على خلافاتهم وإيجاد حل لوقف سفك الدماء. وأقل ما يجب على جميع الأطراف القيام به من عمل هو السماح بإيصال المعونة الإنسانية بصورة آمنة وضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية. وبدون إنهاء الصراع المسلح، وبدون إحلال السلام، لا يمكن بدء أي عملية سياسية.

ولكن ليست سوريا وحدها التي تستلزم ايلاء اهتمامنا. وعلينا ألا نتغاضى عن مشكلة الصراعات المطولة التي ظلت تنتظر حلها أعواما بالفعل. وينبغي أن نتكلم بصوت واحد ضد استمرار انتهاكات سلامة أراضي الدول ذات السيادة ومن أجل العودة الآمنة لجميع المشردين قسرا. وعلاوة على ذلك، سيساعد ايلاء المزيد من الاهتمام لمنع نشوب الصراع على تجنب ارتكاب تلك الانتهاكات في المستقبل.

إن قطع التزام أقوى بمنع نشوب الصراعات وبتعزيز سيادة القانون يمكن أن يساعد على تجنب نشوب الصراعات العنيفة وارتكاب أبشع الجرائم الدولية. وبموجب مبدأ المسؤولية عن الحماية، قطعت الدول في عام ٢٠٠٥ التزاما بحماية سكانها من التطهير العرقي والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. واليوم لا جدال في مضمون المسؤولية عن الحماية. ولكن الصعوبة تكمن في تطبيقها: وحينما لا تفي الحكومات بمسؤوليتها، على المجتمع الدولي أن يتفاعل ويتصرف.

ويضطلع نظام العدالة الجنائية الدولي، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية، بدور أساسي في تقديم الاستجابات الحسنة التوقيت والحاسمة لتلك الجرائم. وفي وسع التحقيقات التي تجريها المحكمة أن تردع الفظائع الإضافية وان تمنع تصاعدها أو تعجل بإنهائها. ولذلك من الضروري التعاون مع المحكمة وإلقاء القبض على من أصدرت بحقهم لوائح اتهام.

ونتيجة لتطور طابع النزاعات العسكرية، تزداد الخسائر في صفوف المدنيين بصورة مأساوية. وضمن المدنيين، تكون النساء والأطفال أكثر عرضة للخطر. وحينما نأخذ ذلك بعين الاعتبار، يكتسي قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن طابعا جديدا لزيادة الاستعجال. وفضلا عن ذلك، يتطلب العنف الجنسي المتصل بالصراع ايلاء المزيد من الاهتمام. ويمكن لذلك العنف أن يؤدي إلى زيادة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وعلاوة على ذلك، وفي النهوض بحقوق الطفل، كان الحكم الذي

أصدرته المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا بإدانة توماس لوبانغا ديبلو انجازا هاما، ونأمل أن يكون رادعا قويا في المستقبل لمنع ارتكاب الجرائم ضد الأطفال.

وقد لفتت حرب القرم، في خمسينيات القرن التاسع عشر، أنظار العالم إلى التقارير المصورة الضافية الأولى للصراع. واليوم، زادت وسائط الإعلام الجديدة صعوبة إخفاء جرائم الحرب في ميدان المعركة وخارجها على السواء. وتنقل التكنولوجيا الحديثة واقع أهوال الحرب. ولذلك علينا أن نقر بأهمية دور التكنولوجيا في النهوض بحقوق الإنسان.

وحرية التعبير من حقوق الإنسان، سواء كانت في الساحات العامة أو الصحافة أو الفضاء الإلكتروني. وللعام الثالث على التوالي، وضعت منظمة دار الحرية إستونيا في المرتبة الأولى في العالم في مجال حرية الإنترنت. وقد انضممنا إلى منظمة تحالف الحرية على شبكة الإنترنت، وهي مجموعة من الدول التي تعمل معا بشكل وثيق لتعزيز حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، تتطلع إستونيا إلى المناقشة الفعالة للمسائل المتصلة بحرية الإنترنت في مجلس حقوق الإنسان، الذي اتخذ قرار بشأن الموضوع في هذا العام (القرار ٨/٢٠). وكان القرار معلما بارزا حقيقيا يؤكد على انه لا بد من حماية الحقوق الأساسية في العالم الافتراضي بنفس الالتزام القائم في العالم الحقيقي.

وعلى الصعيد الدولي، تحدث تطورات مثيرة للقلق متصلة بحوكمة شبكة الإنترنت. فالكثير من الدول تتكلم عن أخطار حرية الانترنت من منظور أمني. والواقع، كما نعلم جميعا، أن أمن الفضاء الالكتروني لازم لمنع الحكومات القمعية والمجرمين من إلحاق الضرر. وهو ليس لمنع الأشخاص المسالمين من التعبير عن آرائهم أو جمع المعلومات وتبادل الأفكار.

وبالرغم من أن إستونيا تعرضت للعديد من الهجمات الحاسوبية خلال ما يسمى بحرب الانترنت الأولى، قبل خمسة أعوام، فإنها لا تؤيد فرض نظم أكثر صرامة ورقابة على الفضاء الإلكتروني. وإستونيا ملتزمة بالإنترنت المفتوح والآمن والموثوق به. ولذلك من الضروري التأكيد على ألا يقود النظام الجديد للاتحاد الدولي للاتصالات إلى تقييد حرية الإنترنت وفرض قيود لا داعي لها على حرية تدفق الأفكار والمعلومات. وفي مكافحة الجرائم الإلكترونية توفر اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية الإطار القانوني المناسب والأولي على الصعيد العالمي.

وعلى الصعيد العالمي، يوجد عجز في الحوكمة الجيدة والمتسمة بالمسؤولية. ويشكل الافتقار إليها السبب الجذري لمثالب أخرى لا حصر لها. ومرة أخرى، يتعين إحراز بعض التقدم. وشعرت بالاعتزاز لتمثيلي إستونيا في التوقيع على شراكة الحكومات المنفتحة، إلى جانب ممثلي ٤٢ بلدا آخر. وتهدف المبادرة المتعددة الأطراف إلى اتخاذ خطوات ملموسة لإنشاء نموذج جديد للحوكمة بغية زيادة إمكانية التكنولوجيا الجديد إلى أقصى حد، والأكثر أهمية، التصدي للفساد.

وساعدت ثورة المعلومات التي نشهدها في الوقت الحالي إستونيا على تحويل نفسها بنجاح وبسرعة إلى مجتمع ديمقراطي قائم على سيادة القانون. وكانت إستونيا البلد الأول الذي تمكن فيه الأشخاص من الإدلاء بأصواتهم عن طريق الإنترنت في الانتخابات البرلمانية والبلدية. وقد فترة قصيرة لا تزيد على بضعة أشهر أجرينا تعدادنا للسكان للمرة الأولى بقدر كبير عن طريق الإنترنت. وهذا العام قدم ٩٠ في المائة من دافعي الضرائب في إستونيا الإقرارات الضريبية عن طريق الإنترنت. والحكومة الالكترونية والمدارس الالكترونية والوصفات الطبية الالكترونية وحجز آماكن وقوف السيارات الكترونيا تشكل نماذج لابتكار إستونيا في مجال الخدمات العامة الملائمة للمواطن. فهي تزيد الشفافية وتساعد على منع الفساد والإقلال منه. وهي تخفض التكاليف. ولكن الأمر الأهم هو

أنها تزيد إمكانية التمتع بحقوق الإنسان والحريات وتحسين الحوكمة الشاملة والمتسمة بالمسؤولية. ولذلك، تود إستونيا أن تشارك مهاراتها في مجال الحكومة الالكترونية وان تواصل تيسير التبادل مع الشركاء على نطاق العالم.

إن تعليقاتي بشأن ضرورة القيام بالمزيد من العمل تنطبق على الأمم المتحدة أيضا. وبدون إصلاح الأمم المتحدة، ستكون مهمتها العالمية غير مستدامة. ونحن بحاجة إلى التغيير، الذي يتراوح من إصلاح مجلس الأمن بالمعني الواسع إلى الحد من هدر الورق. وفي عصر المعلومات من الضروري بشكل متزايد التمييز بين الضوضاء والإشارة، والتمييز بين البيانات الحقيقية والتلفيق.

لقد تكلمت حتى الآن عن العمل الذي يمكن للحكومات أن تقوم به أو يجب أن تقوم به. وفي عالمنا المترابط والسلكي واللاسلكي بشكل متزايد، يضطلع المجتمع المدني والقطاع الخاص بدور متزايد على الدوام. وتستفيد الحكومات من إشراك المنظمات غير الحكومية وأصحاب المشاريع والأفراد العاديين في الحكم. وإستونيا والعديد من البلدان الأخرى تقوم بذلك العمل بصورة متزايدة وبنجاح. ولكن التحدي الماثل أمام منظومة الأمم المتحدة – وهي منظمة متعددة الأطراف قائمة على أساس دول عصرية لفترة ما بعد نموذج وستفاليا – هو أن تحتضن تلك الأطراف الفاعلة وان تشركها في إيجاد الحلول واتخاذ القرار.

وأود أن أواصل الإدلاء ببياني بتبادل بعض الأفكار المتصلة بالتنمية والمسؤولية.

إن التنمية المستدامة ليست حالة مثالية نمطية؛ وليست أمرا فرض علينا من أعلى. والتنمية الحقيقية لا يمكن أن تكون إلا مستدامة. بيد أننا نشهد عدم الاستدامة يتستر تحت قناع التنمية، بالرغم من التناقض في المعنى.

ولننظر في الأزمة المالية العالمية. وإثقال كاهل أطفالنا وأحفادنا بديون هائلة أمر غير أخلاقي، لأنه عيش على حساب الآخرين. والنمو بدون مسؤولية وهمي. وقد تعلمنا ذلك بالطريقة الصعبة. فلا نرتكب الخطأ نفسه مرة أخرى.

ونحن نقترب بعام آخر من الموعد النهائي الذي حددناه لأنفسنا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. هل كانت الأهداف أكثر طموحا مما ينبغي؟ لا اعتقد ذلك. فالتطلع إلى تحقيق مستوى أعلى أقل ما نستطيع عمله. ولا جدوى من تحديد غايات في وسعنا أن نكون على ثقة بأننا سنبلغها بسهولة. بيد أن علينا أن نقاوم الإغراء بالترويج لكل شيء باعتباره نجاحا إذا لم يكن الحال كذلك. والفشل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ليس مبررا لعدم تحديد غايات جديدة. فالعام بحاجة إلى أهداف تتعلق بالتنمية المستدامة. ولا نزال في المرحلة الابتدائية للمناقشة. فلنتطلع إلى مستوى أعلى ولنفعل أفضل ما في وسعنا.

وبالرغم من أفضل الجهود التي بذلها العالم، لا يزال الملايين يعيشون في حالة الفقر. والتحول الناجم من تكنولوجيا المعلومات سينشئ فرصا هائلة في جميع أرجاء العالم. ولكن علينا أن نقاوم الفجوة الرقمية التي من شأنها أن تعوق الفرصة التاريخية لتسريع التنمية في جميع أجزاء العالم. وكنت عضوا في فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لكوفي عنان – قبل عقد من الزمان بالفعل – وما زلت اشعر بالقلق من الفجوة بين من يملكون التكنولوجيا الرقمية ومن لا يملكونها، لا سيما لأن بلدانا مثل بلدي قفزت إلى التحديث والشفافية، بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات. ولدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إمكانية إحداث الثورة الصناعة المقبلة، ولكن الحكومات لا تستطيع تحقيقها بمفردها.

إن أصحاب المشاريع الذي يوسعون نطاق شبكات المعرفة العالمية شركاء رئيسيون في مكافحة الفقر وإنشاء اقتصاد أكثر شفافية. كما يمكنهم أن يحدثوا فرقا هائلا في مجتمعاتهم وفي العالم. ومع ذلك، على الحكومات أن تهيئ بيئة مأمونة ومثمرة لتلك الأنواع من الأفكار لكي تندمج وتزدهر. وبعد واحد وعشرين عاما من استعادة استقلالنا، تشكل إستونيا نموذجا حيث يمكن لمزيج من نظام التجارة الحرة والحكومة الالكترونية والشركات الدولية والسياسات الملائمة للبيئة أن تضع أي بلد في المسار السريع نحو التنمية.

وتوضح التجربة أننا لو فشلنا في التصرف بمسؤولية، فإننا سنضطر للقيام بذلك في نهاية المطاف. فلنبدأ بالتصرف بمسؤولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة جويس هيلدا متيلا باندا، رئيسة جمهورية ملاوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيسة جمهورية ملاوي.

اصطحبت السيدة جويس هيلدا متيلا باندا، رئيسة جمهورية ملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة جويس هيلدا متيلا باندا، رئيسة جمهورية ملاوي، وان ادعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة باندا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه المستحق لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ويود وفد بلدي وأنا شخصيا أن نؤكد على دعم ملاوي الكامل له خلال فترة ولايته.

ويشرفني أن أخاطب الجمعية اليوم للمرة الأولى بصفتي رئيسة جمهورية ملاوي. وكما يعلم أعضاء الجمعية، توليت السلطة هذا العام بعد وفاة سلفي، فخامة الأستاذ بنغو وا موتاريكا. وباسم جميع مواطني ملاوي، أعرب عن تقديري للدعم الذي قدمه العالم لنا خلال ذلك الوقت العصيب في بلدنا. كما أود أن انوه على وجه الخصوص بالدعم الذي تلقيته من القادة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والقارة الأفريقية بأسرها حينما توليت الرئاسة. والدعم الذي تلقيته دليل على أن أفريقيا تؤيد قيادة النساء فعلا.

إن مشاركتي قادة العالم هنا وكوني أصبحت الرئيسة الثانية للدولة في تاريخ أفريقيا، بعد فخامة السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة ليبريا، لحظة اعتزاز بالنسبة لي. ومع ذلك، فان قصتي ليست قصة نجاح لي شخصيا، بل هي قصة نجاح لشعب. فلم يكن الانتقال السلمي والدستوري للسلطة أمرا حتميا حينما بدأت فترة رئاستي. ومكن من ذلك شجاعة وتصميم شعب ملاوي.

وتبنى أبناء شعب ملاوي اختيارا حاسما. فقد اختاروا الديمقراطية واختاروا السلام واختاروا العمل معا لتحقيق مصيرهم. وما أوصلني إلى الرئاسة هو شجاعة وتصميم شعبي، اللذان سنطبقهما الآن في تنميتنا الوطنية.

موضوع المناقشة العامة لهذا العام هو ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“. وهو يسمح لنا بالتدبر بشأن بعض حالات الصراع في أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا. فلتلك الصراعات تأثير مدمر على حياة الملايين، وخاصة النساء والأطفال. وآثار الصراع تتجاوز

الأشخاص الضالعين بشكل مباشر، لتؤثر على المنطقة والعالم. واسمحوا لي أن أتفق مع الأمين العام بان كي – مون عندما قال في خطاب إعادة انتخابه إن التنمية المستدامة تتيح لنا واحدة من أعظم الفرص لبناء عالم أفضل خال من الصراع.

فأكبر التهديدات للأمن والسلام هي الفقر وانعدام الفرص وانعدام الأمل. ومن غير المقبول بالنسبة لي بصفتي رئيسة ملاوي، مثلما ينبغي ألا يكون مقبولا لدى المجتمع العالمي، أن يظل الأطفال يعانون من سوء التغذية أو يتوقون إلى التعلم ولكنهم يضطرون إلى الجلوس تحت الأشجار وليس في فصول دراسية مناسبة. ومن غير المقبول أن تموت أم أثناء الولادة لأن أقرب مركز صحي موجود على مسافة بعيدة، أو أن يموت الآلاف بسبب أمراض بوسعنا مكافحتها. ومن غير المقبول ألا يكون لدى الشباب الذين يمثلون مستقبل عالمنا سوى فرص قليلة لتحقيق إمكاناتهم، أو ألا نكفل لهم مجتمعا يمكنهم فيه التعبير عن آرائهم. ومن غير المقبول أن يواصل المزارعون وغيرهم من العمال الكد للاستفادة مما لديهم على أفضل وجه، ولكنهم لا يتمتعون بثمار عملهم بسبب الافتقار إلى التحديث وعدم وجود بيئة سياسات داعمة وغياب إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ ومن غير المقبول أن تطمرهم التعريفات الجمركية والضرائب العالمية. وعندما توجد مظاهر الإحباط تلك، تترسخ جذور الصراع.

وعلى مدى عقود، ناضلت في سبيل هذه القضايا في ملاوي بوصفي ناشطة في مجال العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ومن خلال عملي على مستوى القاعدة الشعبية. وعايشت نضالات الفقراء ومعاناة المرأة الملاوية. وقد ناديت بالنهوض بوضع المضطهدين والمهمشين وناضلت من أجل حقوق النساء والأطفال ونظمت حملات من أجل تحسين حياة فقراء الريف والحضر. ويمكنني أن أشهد على حقيقة أن تجربة ملاوي الفقيرة والمحرومة ترتبط ارتباطا وثيقا بتجربة الأفارقة، بل وبتجربة شعوب أقل البلدان نمواً.

والآن، فإن لدي رؤية بصفتي رئيسة جمهورية ملاوي. ورؤيتي هي القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي وتكوين الثروات. وملاوي تهدف إلى خلق الثروة عن طريق تحويل هيكل الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والإسراع بإيجاد الوظائف وحماية الضعفاء والمستبعدين داخل بيئة لامركزية وديمقراطية.

وعلى وجه التحديد، تتمثل رؤيتي في تحويل ملاوي إلى أحد أسرع الاقتصادات الأفريقية نموا في العقد المقبل. وأنا أرى أن النمو لا يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي فحسب. فالنمو يعني توفير الثروة والرخاء للجميع والفرص للجميع والسعادة للجميع والحرية السياسية والاقتصادية للجميع. ويعني النمو أيضا ارتفاع عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس والشباب العاملين. والنمو يعني زيادة عدد الأمهات اللاتي يلدن ولادة آمنة في المستشفى وزيادة عدد الأسر التي لديها وفرة من المواد الغذائية.

وكما قد تعلم الجمعية، فإن ملاوي واجهت خلال السنوات الثلاث الماضية تحديات اقتصادية واجتماعية شديدة نجمت عن سوء الإدارة السياسية والاقتصادية، والتي كان من الممكن أن تؤثر على قدرتنا على تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، فقد وضعت فور تولي مهام منصبي برنامجا للانتعاش اقتصادي لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي في البلد لنتمكن ليس من معالجة قضايا الاقتصاد الكلي المباشرة فحسب، ولكن أيضا من ضمان قدرة ملاوي على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أشير إلى أننا على يقين من أننا سنكون قادرين على بلوغ خمسة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وسنستمر في السعي جاهدين إلى تحقيق الأهداف

الثلاثة المتبقية من الأهداف الإنمائية للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسين الصحة النفاسية. وتصادف أن هذه الأهداف الثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية ترتبط بالقضايا التي عملت من أجلها طوال حياتي، وسأضمن أنا شخصيا أن تضاعف ملاوي جهودها لإدخال تحسينات في هذه المجالات.

وحكومتي تدرك أن إمكانات ملاوي – إمكانات أرضنا ومواردنا، والأهم من ذلك، شعبنا – كبيرة. ولكننا لن نغتنم الفرصة إلا من خلال الجهود التي نبذلها. وهذا هو السبب في أن رؤيتي ليست مجرد كلمات مفعمة بالأمل. واستعدادنا لاتخاذ قرارات صعبة لا يقف عند هذا الحد. وخططنا بحاجة إلى أن تُترجم إلى عمل. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت ملاوي، خلال أول ١٠٠ يوم لي في المنصب، حوارا وطنيا شاملا بشأن الاقتصاد لتحديد خمسة قطاعات ذات أولوية في الإطار المتوسط الأجل للتنمية الوطنية، الاستراتيجية الثانية لنمو وتنمية ملاوي. والأولويات الخمس هي الطاقة والسياحة والزراعة والتعدين وتطوير البنية التحتية.

ومن الأمور المحورية لتلك الأولويات تركيزنا على تنفيذها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. وسنيسر ذلك بإجراء تغييرات تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية. وقد اختارت مجلس وزرائي ثلاثة مشاريع محددة داخل كل قطاع من القطاعات ذات الأولوية وتُرجم ذلك إلى خطة تنفيذية للسنتين المقبلتين. وتتفاوت المشاريع ما بين الانتهاء من الطرق وخطوط السكك الحديدية الرئيسية إلى إيجاد مصادر للطاقة البديلة وإجراء إصلاح لمناخ الأعمال لجذب الاستثمار في مجالي الصناعات الزراعية والتعدين. وستضع المشاريع بلدنا على طريق تحقيق إمكاناته بالكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت أيضا مبادرتين – المبادرة الرئاسية بشأن صحة الأم وسلامة الأمومة والمبادرة الرئاسية بشأن الحد من الفقر والجوع – للإسراع بتنفيذ التدخلات اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للفئات المحرومة، وخاصة النساء والشباب.

وملاوي ترفض قبول ما قد يعتبره الآخرون مصيرنا، ألا وهو، حالة تخلف النمو. وملاوي ملتزمة بتغيير هذا التصور. ولكن في سياق القيام بذلك، تدرك حكومتي، بل وشعب ملاوي، أننا بحاجة إلى إشراك بقية المجتمع العالمي. وهذا السبب في أنني أعدت، في غضون أيام من تولي منصبي، فتح باب الحوار والمشاركة مع جيراننا ومع القادة الأفارقة ومع بقية العالم. وشعب ملاوي ممتن لحسن النية الذي يبديه الكثيرون، ونحن متشجعون بدعم شركائنا.

وستظل ملاوي بحاجة إلى الدعم العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. ونحن بحاجة إلى هذا الدعم لحماية فقراء الريف من نقص الأغذية الناجم عن موجات الجفاف المطولة في بعض أجزاء من البلد. وملاوي تبحث عن شراكات لبناء قدراتها في مجال الطاقة. وملاوي بحاجة إلى الدعم لجذب الاستثمارات الخاصة إلى إمكاناتنا الغنية في مجالي الصناعات الزراعية والتعدين، إلى جانب مجالات أخرى. ونحن نبحث عن شراكات لدعم تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات لدينا بغية تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى المسائل الثلاث التالية التي تؤثر على أقل البلدان نمواً في معظمها: أولاً، أدعو الجمعية العامة إلى ضمان تنفيذ إعلان وبرنامج عمل اسطنبول اللذين اعتمدا في تركيا في أيار/مايو ٢٠١١ بالكامل وعلى نحو فعال وفي الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، يجب ضمان إمكانية الوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية وكذلك القدرات في جانب العرض لأقل البلدان نموا.

ثانيا، تواجه أقل البلدان نموا في معظمها الآثار السلبية لتغير المناخ، الأمر الذي يتسبب في حدوث فيضانات وتدهور الأراضي وفي الجفاف. وفي هذا الصدد، ترحب ملاوي بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا في البرازيل، حيث ظهر توافق دولي في الآراء وتم التوصل إلى اتفاق بشأن المجالات الهامة للتنمية المستدامة. وتنفيذ هذه الاتفاقات أمر بالغ الأهمية لمستقبلنا.

وأخيرا، بشأن قضية إصلاح الأمم المتحدة، تؤيد ملاوي تماما توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء. وكما يعلم أعضاء الجمعية، فإن أفريقيا تمثل واحدة من أكبر المناطق داخل الأمم المتحدة وتتعلق نسبة كبيرة جدا من القضايا التي يناقشها مجلس الأمن بالقارة الأفريقية. ولهذه الأسباب، إذن، تنضم ملاوي إلى بقية الدول الأفريقية في المطالبة بمقعدين على الأقل في فئة العضوية الدائمة وخمسة مقاعد في فئة العضوية غير الدائمة، كما هو منصوص عليه في توافق آراء إزولويني. فأفريقيا يتعين أن تقود تنميتها، وستكون هذه خطوة على طريق ضمان تمكنها من ذلك.

وأنا أقول للجمعية في هذه اللحظة إن ملاوي تقوم برحلة – رحلة لتغيير مسارها؛ رحلة لإحداث تغيير حقيقي؛ رحلة لتعزيز نمو القطاع الخاص؛ رحلة لكي تصبح جزءا لا يتجزأ من المجتمع العالمي. وملاوي مستعدة لأخذ دورها في النمو، ليس في الثروة فحسب، ولكن في الفرص والآمال والحريات لجميع أبناء الشعب الملاوي. وبصفتي رئيسة جديدة وعضوا جديدا في المجتمع العالمي للقادة، أطلب دعم الجمعية فيما يقوم هذا البلد الأفريقي برحلة لتحقيق كامل إمكاناته – من أجل شعبه ومن أجل أفريقيا ومن أجل العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة جويس هيلدا متيلا باندا، رئيسة جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.